

التبيان في تفسير القرآن

(454) غير وهي تعاقبها في الاستثناء. فقوله غير موثق عطف المعنى على موضع اسير. وتقديره لم يبق غير اسير وغير منفلت. واما قوله: " وحورعين " في قراءة من جرهما، فليس بمجرور على المجاورة، بل يحتمل امرين: احدهما - أن يكون عطفا على قوله: " يطوف عليهم ولدان مخلدون باكوأب وباريق وكأس من معين " إلى قوله: " وحورعين " عطف على اكوأب. وقولهم: انه لا يطاق إلا بالكأس غير مسلم، بل لا يمتنع أن يطاق بالحور العين كما يطاق بالكأس وقد ذكر في جملة ما يطاق به الفاكهة واللحم. والثاني - أنه لما قال: " أولئك المقربون في جنات النعيم " عطف بحورعين على جنات النعيم فكانه قال: هم في جنات النعيم. وفي مقاربة أو معاشرة حورعين. ذكره أبوعلي الفارسي، فاما من قال: الرجلان ممسوحان ويراد بالمسح الغسل، فقوله: يبطل بما قلناه من أن المسح غير الغسل. واستشهادهم بقولهم: تمسحت للصلاة وأنهم سموا الغسل مسحاً. وقوله: " فطفق مسحاً بالسوق والاعناق "، وانه أراد غسلها باطل بما قدمناه، ولانه لو كان ذلك محتملاً لغة، لما احتمل شرعاً، لان الشرع فرق بين الغسل والمسح، ولذلك قالوا بعض اعضاء الطهارة مغسولة، وبعضها ممسوحة. وفلان يرى غسل الرجلين، وفلان يرى مسحهما، ولانه لاخلاف أن الرأس ممسوح مسحاً ليس بغسل، فلا بد ان يكون حكم الرجلين حكمه، لكونهما معطوفتين عليه، وقولهم: تمسحت للصلاة، فلانهم لما أرادوا أن يخبروا بلفظ مختصر عن جميع أفعال الصلاة، لم يخز أن يقولوا اغتسلت للصلاة، لان في الطهارة ما ليس بغسل. واستطالوا أن يقولوا أغتسلت وتمسحت للصلاة قالوا: بدلا من ذلك تمسحت توسعا، ومجازا. وقوله: " فطفق مسحاً بالسوق " فكثر المفسرين على ان المراد به فطفق ضربا. ذهب اليه الفراء وأبوعبيدة. وقال آخرون: أراد المسح في الحقيقة، وأنه كان مسح أعراقها وسوقها. وانما حمل على الغسل شاذ منهم ومن قال القراءة تقتضي المسح غير أنه المسح على الخفين، فقوله باطل، لان الخف